

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٩ / محرم / ١٤٢٨ الموافق ٦ / ٢ / ٢٠٠٧ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة أحمد محمود الجليلي و فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي و عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المميز / المدعي / همام عبد الخالق عبد الغفور

المميز عليه / المدعى عليه / ١- الامين العام لمجلس الوزراء / اضافته لوظيفته

٢- وزير المالية / اضافته لوظيفته

ادعى وكلاء المدعي لدى محكمة القضاء الاداري بالدعوى المرقمة ١١٢ / قضاء اداري / ٢٠٠٦ بأن وزارة المالية قد اصدرت قرار اداري ضده برقم ٨٠١ / م / ٢٠٠٦ في ١٥ / ٣ / ٢٠٠٦ تقرر بموجبه مصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة له بناءً على كتاب صدر من المدعى عليه / اضافته لوظيفته الامين العام لمجلس الوزراء برقم ق / ٦٠ / ٦٥٠ في ٢١ / ٢ / ٢٠٠٦ وبعد دعوة الطرفين للمرافعة وسماع دعوى المدعي ودفع المدعى عليهما / اضافته لوظيفتهما . وجد ان وزارة المالية / الدائرة القانونية بموجب كتابها المرقم اعلاه قامت بمصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للمدعي استناداً الى كتاب مجلس الوزراء / الامانة العامة المرقم ٢ / ١ / ٢١ / ٢٠٠٦ في ٢١ / ٢ / ٢٠٠٦ لكونه مشمول بالقائمة (٥٥) . لذا قدم المدعي بتاريخ ١١ / ٥ / ٢٠٠٦ تظلماً الى وزير المالية طالباً الغاء القرار الاداري المتضمن مصادرة اموالهم المنقولة وغير المنقولة وبتاريخ ٢٥ / ٥ / ٢٠٠٦ وبموجب كتاب وزارة المالية / الدائرة القانونية المرقم ٨٠١ تم الرد على التظلم . حيث اقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٦ / ٧ / ٢٠٠٦ أي خارج مدة الستين يوماً التي اشترطها القانون عليه . عليه اصدت محكمة القضاء الاداري حكماً حضورياً مؤرخاً في ١١ / ١٠ / ٢٠٠٦

(يتبع)

قضى برد دعوى المدعي شكلاً لأقامتها خارج المدة المحددة قانوناً وتحميله الرسوم والمصاريف
واتعاب المحاماة لوكيلا المدعى عليهما / اضافه لوظيفتهما . ولعدم قناعة (المميز) بالحكم المذكور
بادر الى الطعن به تمييزاً للأسباب التي اوردها وكيلاه في اللائحة التمييزية المقدمة الى هذه
المحكمة بتاريخ ١٨ / ١٠ / ٢٠٠٦

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم
ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى النظر على الحكم المميز وجد ان المحكمة قضت برد
الدعوى مستندة الى احكام الفقرة (ز) من البند (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شوري
الدولة المعدل معتبرة الدعوى مقامة بعد مرور ستين يوماً على رد التظلم . ان اعتمدت الكتاب
الصادر من الدائرة القانونية في وزارة المالية و المرقم ٨٠١ / ج / عامه / ٢٠٠٦ والمؤرخ
٢٥ / ٥ / ٢٠٠٦ والمعنون الى مكتب الوزير / شؤون المواطنين هو الرد برفض التظلم . وان ان
الكتاب المذكور لم يكن موجهاً الى المميز (المدعي) وانما موجه الى مكتب وزير المالية يبين فيه
اسباب وضع الحجز ومصادرة الاموال العائدة للمميز (المدعي) والاسس التي استند اليها بذلك
ولا يوجد فيه أي اشارة الى رفض تظلم المميز وحيث ان القرار الاخير برفض التظلم او قبوله
للسيد وزير المالية فكان المتعين على المحكمة اجراء التحقيقات المقتضية لمعرفة ما اذا كان قد
صدر من مكتب السيد وزير المالية ما يشير الى رفض التظلم وفي حالة عدم صدور مثل هذا الامر
تكون مقامة ضمن المدة القانونية المنصوص عليها في الفقرة اعلاه . واذ ان الحكم المميز خالف ما

(يتبع)

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic Of Iraq

The Federal Supreme Court

٣٨ / اتحادية / تمييز / ٢٠٠٦

اعلام / ٥٧

جمهورية العراق

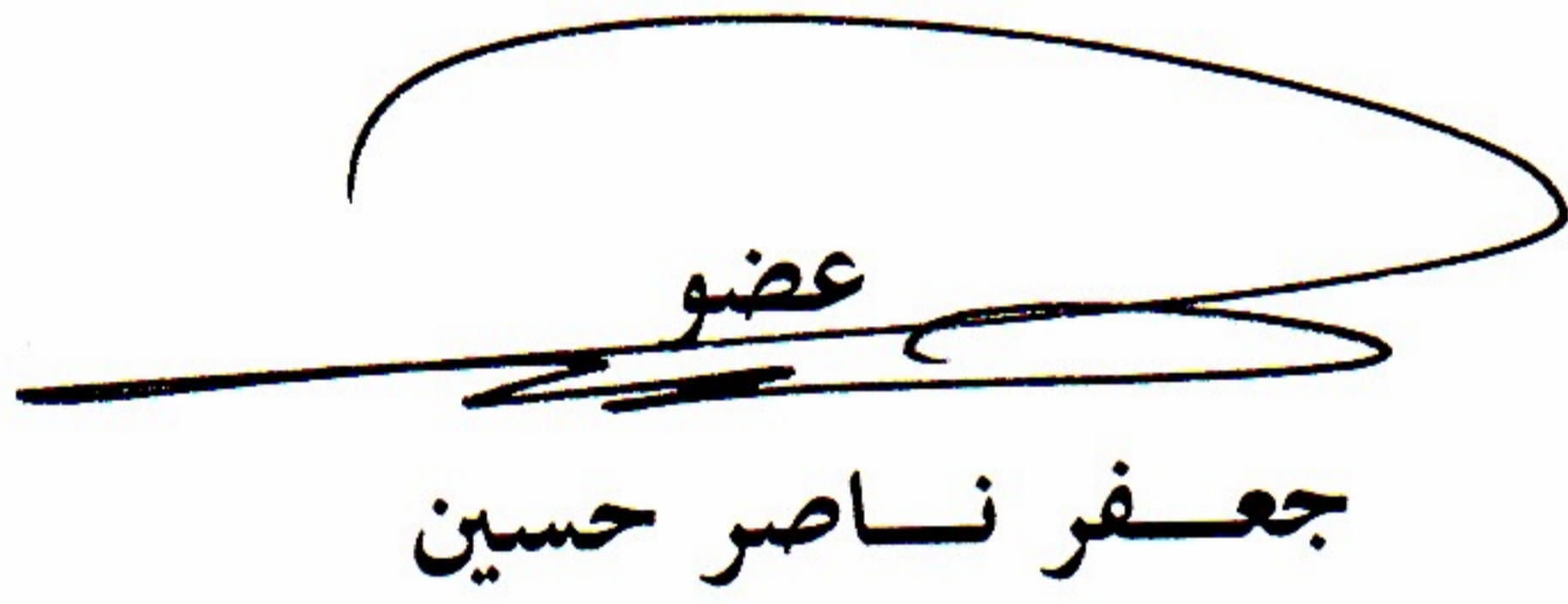
المحكمة الاتحادية العليا

تقدم مما اخل بصحته قرر نقضه واعادة الدعوى الى محكمتها لاتباع ما تقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعا للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ١٩ / محرم / ١٤٢٨ الموافق ٦ / ٢ / ٢٠٠٧ .



الرئيس

مدحت محمود



عضو

جعفر ناصر حسين

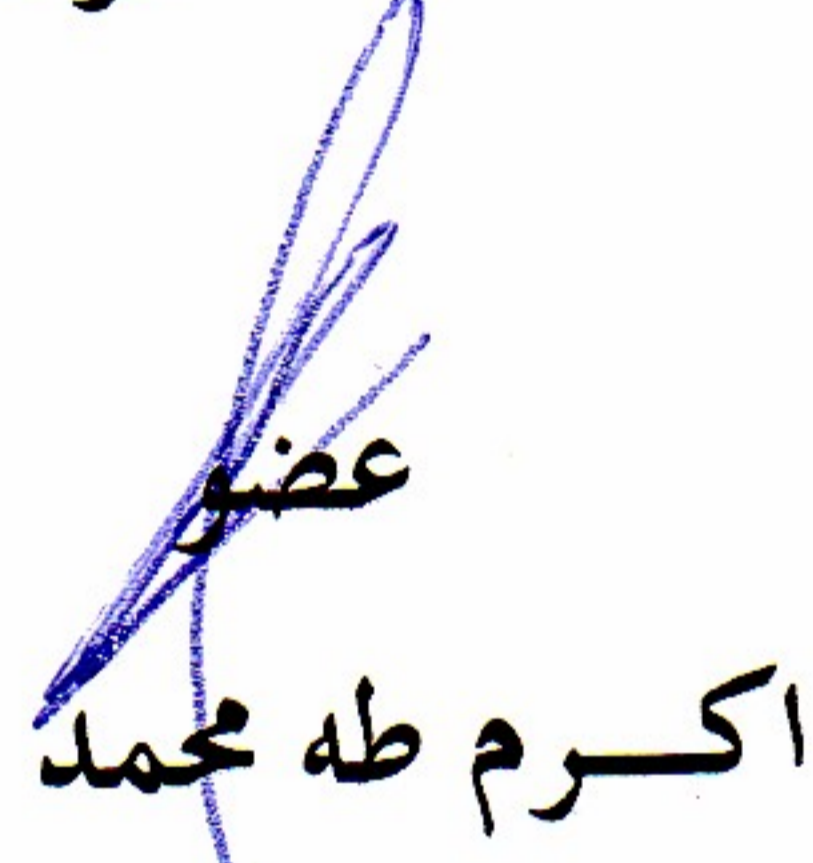


عضو

محمد صائب محمد النقشبندی

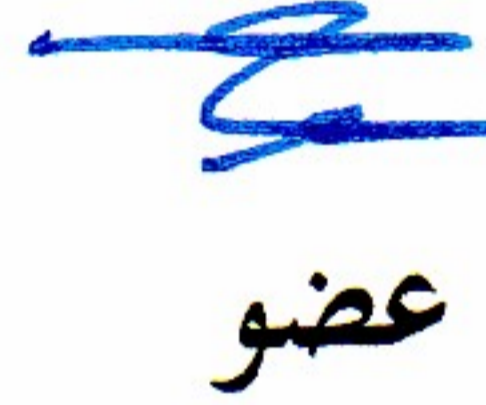
عضو

احمد محمود الجليلي



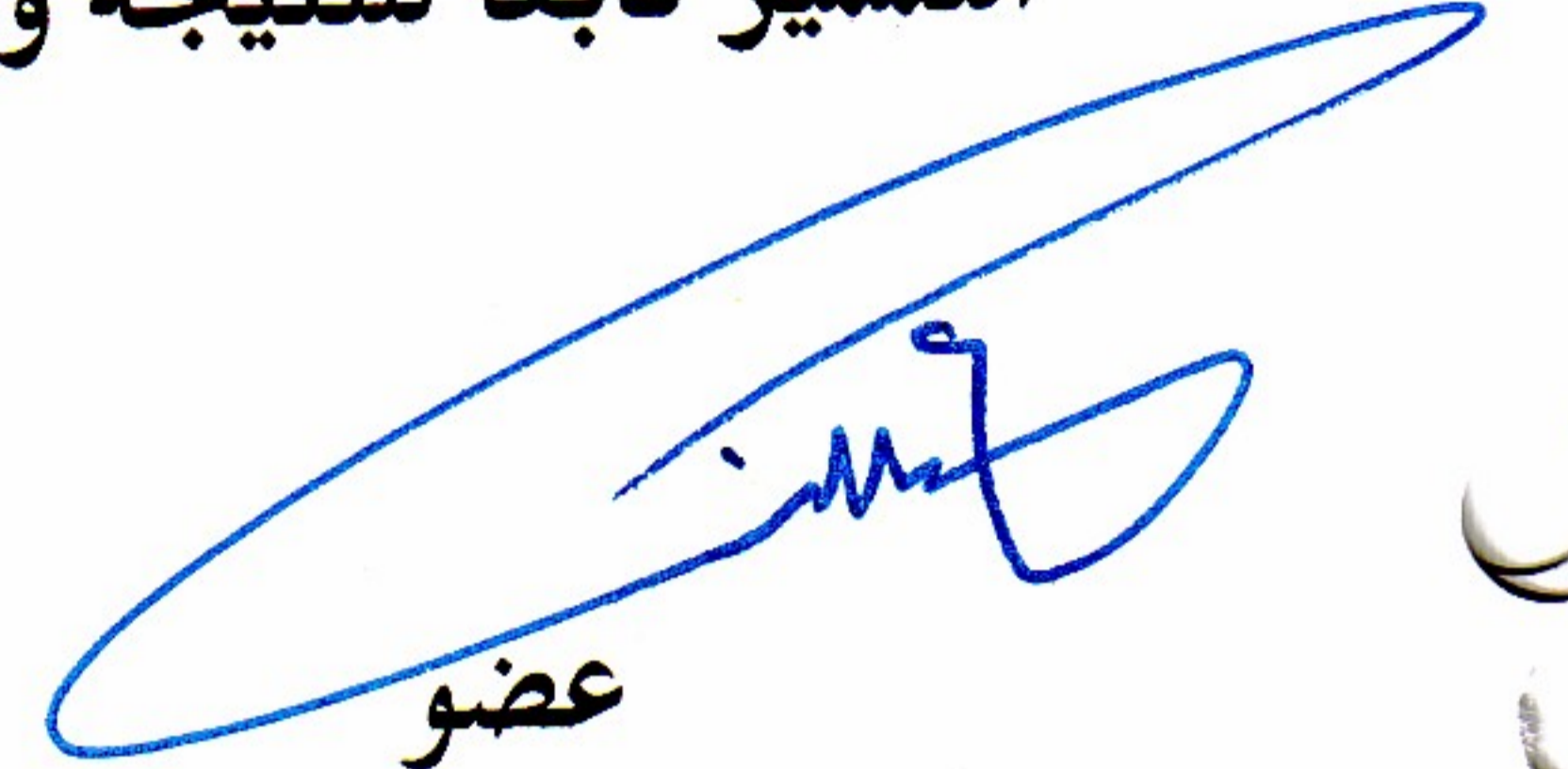
عضو

اکرم طه محمد



عضو

عبود صالح التميمي



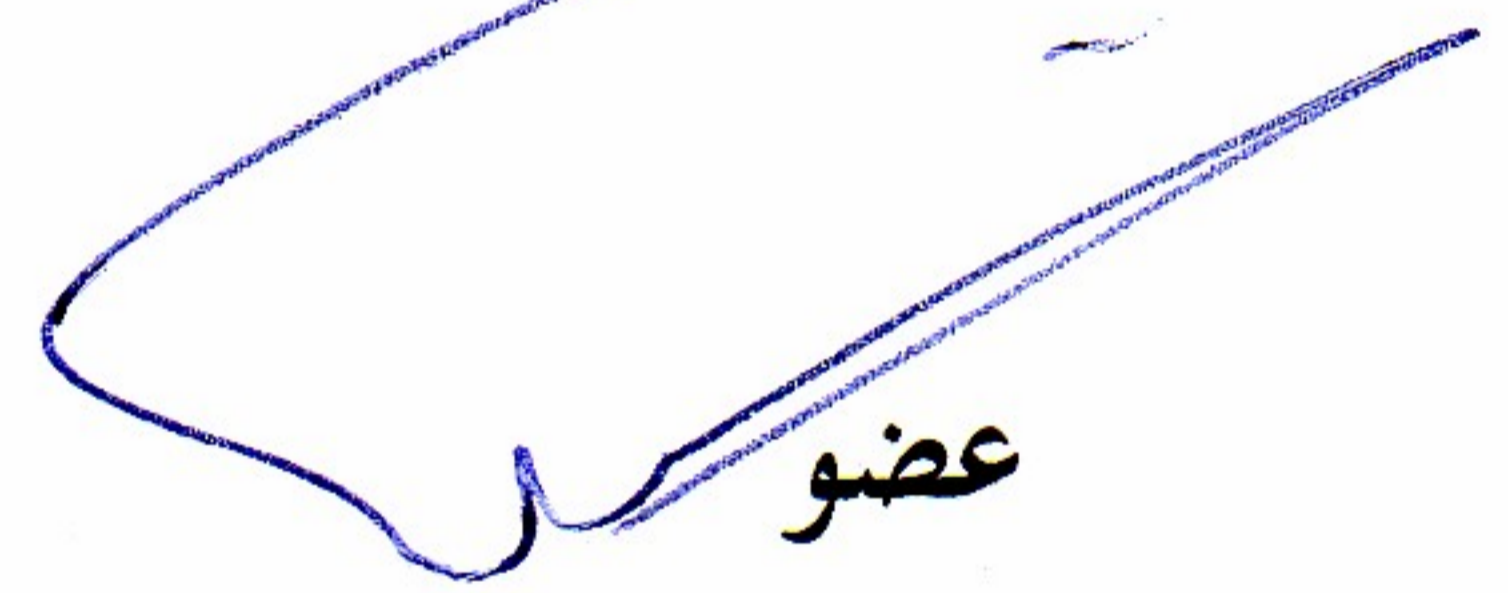
عضو

فاروق محمد السامي



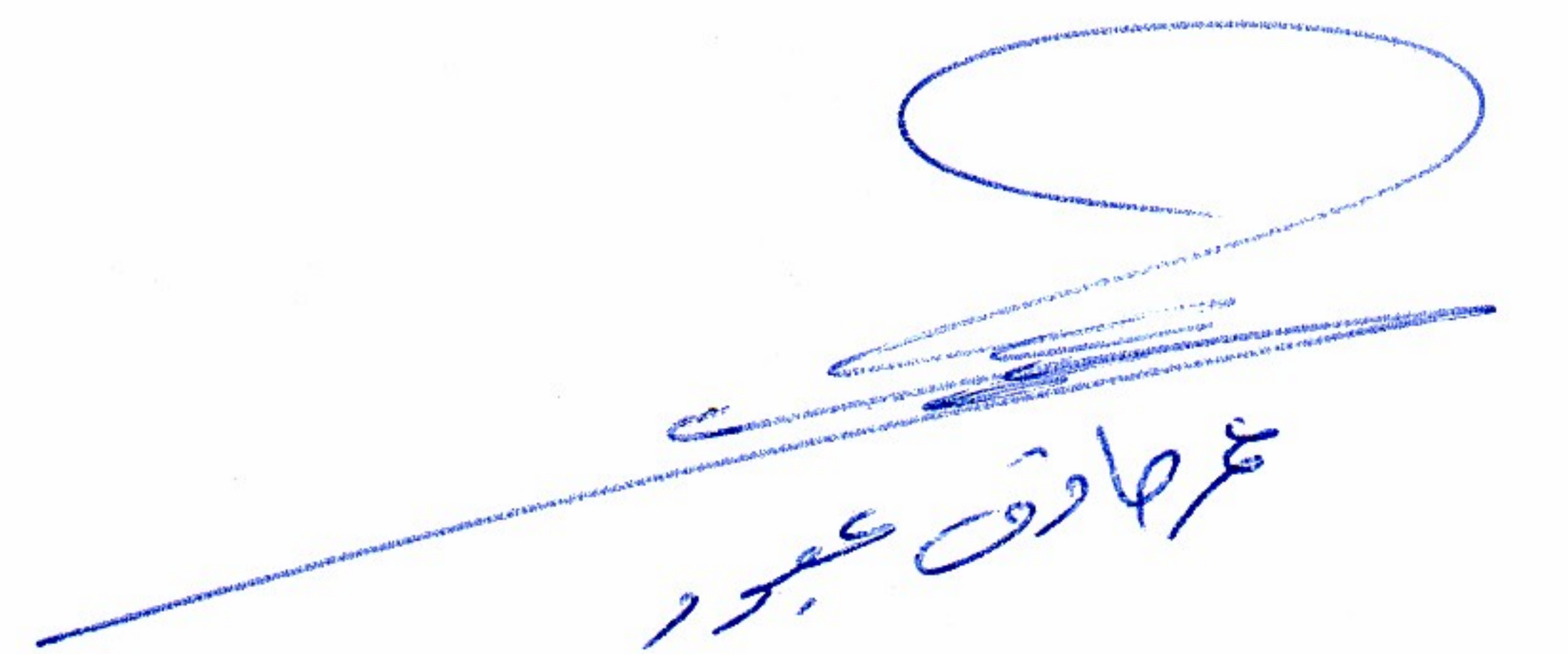
عضو

اکرم احمد بابان



عضو

ميخائيل شمسون قس كور كيس



عزهاوق عبود